اقتصاد

التحويل إلى الحسابات الجارية بداية نيسان وقسائم زيادة على الدفاتر

«المالية» تصدر تعليمات زيادة ٢٠ ألف ليرة على معاشات أسر الشهداء والمحالين على المعاش الصحي

الوطن

أصدرت وزارة المالية أمس التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم /٥/ لعام ٢٠٢٠ القاضي بمنح أسر الشهداء والمفقودين والمحالين على المعاش الصحي من العسكريين وقوى الأمن الداخلي زيادة شهرية على المعاش بمبلغ (٢٠) ألف ليرة سورية.

وبموجب المادة الأولى من التعليمات، يضاف مبلغ (٢٠٠٠٠) ألف ليرة سورية لمعاشات ذوي الشهداء والمفقودين من العسكريين المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم /١٧/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته ومن قوى الأمن الداخلي المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٢/ لعام ٢٠١٢، يوزع على المستحقين وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعين لها.

ونصت المادة الثانية على أن يضاف مبلغ (٢٠٠٠٠) ألف ليرة سورية لأصحاب المعاش الصحي من العسكريين المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم /١٧/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته ومن قوى الأمن الداخلي المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٢/ لعام ٢٠١٢ وذلك لمن كانت نسبة العجز لديه تبلغ (٤٠ بالمئة) فما فوق وناجمة عن الخدمة بسبب العمليات الحربية أو المشابهة لها أو نتيجة استهدافهم من قبل عصابة إرهابية أو عناصر معادية.

وبموجب المادة الثالثة، يستفيد من هذه الزيادة ذوي الشهداء والمفقودين والمحالين على المعاش الصحي وفق النسبة المذكورة في المادة الثانية من المرسوم إذا كانت

حالات الاستشهاد أو الفقد أو الإصابة واقعة بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥ وما بعد.

وبحسب المادة الرابعة، تحسب الإعانة المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم /١٨/ لعام ٢٠١٩ قبل إضافة الزيادة المذكورة في المادة الثانية من المرسوم رقم /٥/ لعام ٢٠٢٠.

> قسيمة واحدة لشهر نيسان و٤ قسائم كل واحدة عن شهرين بدءاً من شهر أيار

وبينت المادة الخامسة أن تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق أحكام المرسوم التشريعي من وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة ومن وفورات موازنة المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات.

وبالنسبة لذوي الشهداء والمفقودين والمحالين على المعاش الصحي الذين يتقاضون معاشاتهم بطريق (حساب جاري- صراف آلي) يتم تحويل الزيادة مع معاش شهر نيسان لعام ٢٠٢٠.

أما بالنسبة لمن يتقاضون معاشاتهم بطريق دفتر قسائم معاشات فسيتم طباعة قسائم زيادة تشتمل على قسيمة عن شهر نيسان لعام ٢٠٢٠، و٤ قسائم كل قسيمة عن شهرين، تتضمن قسيمة عن شهري أيار وحزيران مستحقة الصرف في أيار، وقسيمة عن شهري تموز وآب مستحقة الصرف في آب، وقسيمة عن شهري أيلول وتشرين الأول مستحقة الصرف في تشرين الأول، وقسيمة عن شهري تشرين الثاني وتشرين الأول مستحقة الصرف في كانون الأول.

ونصت المادة السادسة على أن يعتبر المرسوم التشريعي رقم ٥ لعام ٢٠٢٠ نافذاً بدءاً من الأول من نيسان لعام ٢٠٢٠.

وكان وزير المالية مأمون حمدان قد صرّح لـ«الوطن» بأن الوفر المتحقق من انخفاض دعم البنزين بعد رفع سعر اللتر ٢٥ ليرة هو أحد الخيارات الرئيسة للتمويل.

ولفت حمدان إلى أن الزيادة سوف تصرف للمستحقين وفقاً للأنظمة والأنصبة المعمول فيها لدى المالية، وسيتم تحويل الزيادة إلى مستحقيها عبر الحسابات الجارية لمن لديهم حسابات، وعبر دفاتر خاصة يتم العمل على طباعتها لمن ليس لديهم حسابات مصرفية.

اتحاد الفلاحين يعترض.. وخلوف: مخالف لما تتحدث عنه الحكومة دوماً حول دعم الإنتاج وخاصة الزراعي

الحكومة «تدعم» قطاع الزراعة برفع أسعار أسمدة أساسية ١٠٠ بالمئة!

عبد الهادي شباط

أقرّت الحكومة زيادة في أسعار بيع أسمدة أساسية بنسبة متفاوتة، تبدأ بـ٤١ بالمئة وتتجاوز ١٠٠ بالمئة.

وتم رفع سعر طن أسمدة السوبر فوسفات إلى ٣٠٤,٨ آلاف ليرة من ١٥١,٢ ألف ليرة، أي بنسبة تزيد على ١٠٠ بالمئة، كذلك بالنسبة لسعر الطن من أسمدة اليوريا ٤٦ بالمئة إذ تم رفع الطن إلى ٢٤٨,٣ ألف ليرة بدلاً من ١٧٥ ألف ليرة، بنسبة تقارب ٤٢ بالمئة.

وتم تحديد سعر الطن من أسمدة «نترات الأمونيوم ٢٦ بالمئة» بمبلغ ٢٠٦,٦ آلاف ليرة بدلاً من السعر السابق ١٠٨ آلاف ليرة، أي زاد بمقدار ٩٨,٦ آلاف ليرة للطن، وهو ما يمثل معدل زيادة يزيد على ٩١,٢ بالمئة، في حين حافظ مبيع أسمدة سلفات البوتاس على سعره، وهو قليل أو نادر الطلب.

ولمعرفة أثر هذا الإجراء ورفع أسعار بيع الأسمدة على إنتاج المحاصيل الزراعية خاصة الرئيسية اتصلت «الوطن» برئيس اتحاد فلاحي دمشق وريفها محمد خلوف، الذي أوضح أن أثر هذا القرار سيكون شديد السوء على الفلاحين، لجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم قدرة الفلاحين على تحمل هذه التكاليف، وخاصة بعد إضافة كلفة أسعار الأسمدة الجديدة إلى الكلف الأخيرة مثل المحروقات والمبيدات وتكاليف العمالة.. وغيرها، وهو الأمر الذي يسهم في تراجع رغبة الكثير من الفلاحين في مزاولة عملهم الزراعي والعزوف عن العمل، وبالتالي تراجع معدلات الإنتاج الزراعي، وهو مخالف لما تتحدث عنه

الحكومة دوماً حول دعمها للإنتاج وخاصة الإنتاج الزراعي، الذي يحقق الأمن الغذائي للمواطن، وخاصة خلال الظروف العامة التي تمر بها البلاد منذ سنوات، كما يخالف أيضاً كل السياسات التي تنتهجها الدولة منذ عشرات السنوات لدعم الزراعة ورفع معدلات الإنتاج والاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية والتخفيف من الاستيراد وتحقيق الوفر من القطع الأجنبي.

وبالانتقال إلى الاتحاد العام للفلاحين أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد عماد خطار أن قرار رفع أسعار الأسمدة جاء مخالفاً لرغبة تنظيم الفلاحين، والاتحاد العام اعترض على هذا القرار، وتحفّظ عليه، لأنه يضرّ بالفلاح ومصدر رزقه وعيشه، ويضر بالإنتاج الزراعي العام في الدولة، خاصة أن عدم قدرة الكثير من الفلاحين على شراء وتأمين الأسمدة بالأسعار الجديدة سيدفعهم لزراعة أراضيهم ومحاصيلهم من دون تسميدها، وهو ما يسهم في انخفاض معدلات الإنتاج في المساحات المزروعة، وخاصة أن الكثير من الزراعات والأراضي باتت تحتاج لإضافة الأسمدة لتتمكن المحاصيل من النمو وتحقيق إنتاج جيد يضمن دخلاً مناسباً للفلاح وتحقيق قيمة مضافة في الإنتاج الزراعي.

وفي المصرف الزراعي الذي باشر في تعميم القرار على فروعه للبدء في تطبيقه بين مدير لدى المصرف أن المصرف هو جهة منفذة وليس صاحب القرار في زيادة أسعار الأسمدة، وأنه رغم الزيادة الأخيرة فإن أسعار الأسمدة في سورية أقل من مثيلاتها في الدول الأخرى.

تراجع حركة نقل البضائع عبر منفذ نصيب من ٥٠ شاحنة إلى ١٠ يومياً

الوطن

سجّل منفذ نصيب تراجعاً في حركة النقل ومرور الشاحنات مع الأردن على خلاف حالة التحسن التي سجلتها الأشهر الأخيرة من العام الماضي (٢٠١٩).

وتعليقاً على هذا الأمر، بيّن مصدر في المنفذ لـ«الوطن» أن حركة الشاحنات ونقل البضائع والمواد انخفضت مع مطلع العام الجاري (٢٠٢٠) لحدود ١٠ شاحنات يومياً، بعد تجاوز متوسط الشاحنات العابرة يومياً ٥٠ شاحنة في النصف الثاني من العام الماضي.

ويبدو أن لا سبب واضحاً ومحدداً لذلك التراجع، إلا أن المصدر لفت إلى العديد من القضايا التي برأيه تؤثر في حركة النقل مع الأردن وتبادل البضائع والسلع، منها تراجع توريدات الدول المجاورة، كما تقترن حركة التبادل مع المواسم الزراعية ونضوج بعض المحاصيل.

وبيّن المصدر أن معظم حركة التبادل التجاري التي تتم حالياً عبر المنفذ تشتمل على الخضر والحمضيات بشكل أساسي يرافقها بعض المتفرقات من المواد المختلفة مثل الغذائية (المربيات والمخللات المصنوعة محلياً)، متوقعاً أن تتحسن حركة التبادل التجاري ومرور الشاحنات خلال الفترة القادمة مع تحسن الظروف العامة ونضوج العديد من المحاصيل الزراعية وخاصة الخضر، إضافة إلى أن الكثير من الشركات التجارية والصناعية ستبدأ تنفيذ عقودها وتوريداتها مع الأيام القادمة لكون الكثير من العقود التي تم إبرامها مع مطلع العام الجاري تحتاج لبعض الوقت لتنفيذها.

وحول توقف إصدار البيانات الجمركية من أمانه نصيب ومنح الصلاحية لتصديرها عبر الأمانات المحلية، بين المصدر أن هذا كان عبارة عن مقترح لم يؤخذ به، ومازال إصدار البيانات على حاله عبر أمانة نصيب بما يشتمل ذلك على تبسيط الإجراءات للحصول على هذه البيانات وخاصة للمزارعين من المنطقة الجنوبية وغيرهم من المصدرين والتجار.

وعن الحالة العامة للمنفذ، أوضح المصدر أن الكثير من أعمال التأهيل والصيانة جارية لاستعادة كل الصالات التابعة للمنفذ بهدف تحسين الخدمات المقدمة، وهذا يأتي ضمن خطة عمل واسعة يتم العمل على تنفيذها في منفذ نصيب من قبل إدارة الجمارك بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة المرور للشاحنات والأفراد مع الجانب الأردني وخاصة حركة التبادل التجاري من البضائع والمواد التي تسهم في تحقيق منفعة اقتصادية متبادلة للبلدين، وأن المنفذ بات يتمتع بمعظم التجهيزات اللازمة لعمله من مستلزمات فنية وأجهزة وتقانات.

يشار إلى أن منفذ نصيب حقق واردات العام الماضي (٢٠١٩) نحو ٩,٨ مليارات ليرة سورية، وعبره نحو ٥٤ ألف شاحنة بالاتجاهين، بينما تجاوز عدد السيارات السياحية الخاصة وسيارات نقل الركاب ٣٨ ألف سيارة.

ضوابط ومعايير لتمويل المشاريع الاستثمارية

الحكومة: أولوية التمويل للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الأسرع.. والعكام: يتناقض مع الموازنة

هناء غانم

عمّمت اللجنة الاقتصادية ضوابط ومعايير تمويل المشاريع المدرجة في الخطة الاستثمارية للجهات العامة في موازنة ٢٠٢٠، وذلك وفق ما تم اقتراحه من وزارة المالية ممثلة بمديرية الدين العام.

وشددت اللجنة على تحديد أهمية أولويات التمويل للجهات العامة وفق الإمكانات المالية المتاحة والضروريات الأساسية والملحة، وتوجيه الجهات العامة الالتزام بتمويل النفقات المتعلقة بتسديد الرواتب والأجور للمشاريع الاستثمارية، والمشاريع المتعلقة بالخدمات الأساسية الضرورية، والمتعلقة بإطلاق عجلة الإنتاج وبخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة، والمشاريع التي تلبي حاجات السكن وخاصة السكن الشبابي، ويتم توجيه الأولوية بالتمويل للمشاريع ذات النسب المرتفعة بالتنفيذ، والتي يمكن وضعها في الخدمة وتعود بمردود اقتصادي سريع على الاقتصاد وخزينة الدولة.

وتضمن التعميم توجيه الجهات العامة لإجراء مفاضلة بين مشاريعها الاستثمارية قيد التنفيذ وفق رأي مجلس الأعلى للتخطيط، بحيث تكون الأولوية للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الأسرع.

وأكد التعميم على أن يدرس وضع كل طلب تمويل على حدة من ناحية الاعتمادات المرصدة للجهة العامة في الموازنة العامة للدولة بعد التخفيض أو الزيادة عليه بناء على التعميمات الصادرة عن المناقلات أو الإضافات أصولاً، والتتبع الاثني عشري، ورصيد غير المصرف من مبالغ التمويل الاستثمارية المحولة سابقاً.

إضافة إلى التأكيد على جميع الجهات العامة إرفاق مع كل طلب تمويل كشف مصدق من المصرف أو الخزينة المركزية أو مديرية المالية بقيمة الرصيد غير المصرف من الحساب الاستثماري للجهة لتاريخ تقديم طلب التمويل.

كما أكد التعميم على إرفاق جدول أو قائمة توضح قيمة الكشوف والالتزامات الجاهزة للصرف المقترنة بطلب التمويل وصاحب الاستحقاق، كذلك اشترطت الحدّ من إجراء المناقلات أو التعديلات المادية على الاعتمادات إلا للضرورات الملحة وذات المنفعة العامة الشاملة، وطي الاعتمادات غير المستعملة من قبل الجهات العامة وذلك بإضافتها للاعتمادات الاحتياطية للمشاريع الاستثمارية، وهو الأمر الذي يحسن نسب تنفيذ الخطط لدى الجهات العامة صاحبة العلاقة.

وتعليقاً على الموضوع صرّح عضو مجلس الشعب المختص بالشؤون المالية محمد خير العكام لـ«الوطن» بأن ما جاءت به الحكومة ممثلة باللجنة الاقتصادية يتناقض مع الموازنة العامة من حيث إمكانية رصد مبالغ خارج الموازنة بتمويل نفقات استثمارية، وهذا يعني كما جاء بالموازنة أن الحكومة مصرة على تنفيذ المزيد من المشاريع الاستثمارية، مؤكداً أن هذا التعميم يشير إلى أن الحكومة غير عازمة أو غير مستعدة لتمويل مشاريعها الاستثمارية على الرغم من أنها مدرجة في الخطة الاستثمارية للجهات العامة، والصحيح بحسب العكام أن التعميم يوحي بالظاهر أن الحكومة تريد تدقيق أكثر في أثر تلك المشاريع، وبضرورة أن تكون ذات أولوية، ولكن في الوقت نفسه يقيد الجهات العامة من تنفيذ خطتها الاستثمارية، موضحاً أن هذا يعني ضبط الإنفاق أو ضبط التمويل الاستثماري ما يؤثر سلباً في توليد الدخل القومي.

وبين العكام أن التعميم عندما يشير إلى ضرورة إجراء المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية هذا يعني بالجانب الايجابي اختيار الأكثر ضرورة، على حين في الجانب السلبي ضعف الانفاق الاستثماري بسبب عدم توفير المال اللازم لذلك.

وأوضح أن التعميم يشير إلى التقليل من إجراء المناقلات إلا للضرورة الملحّة، وبطبيعة الأحوال المناقلات لا تجري إلا للضرورة، وهذا لا يحمل أي جديد، ولكن يعني إذا ربطناه ببقية فقرات التعميم أن هناك توجهاً بعدم التوسع بالإنفاق الاستثماري ولو كانت المشاريع مدرجة في الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٠، الأمر الذي يؤكد أن هناك تناقضاً مع قانون الموازنة.

أما فيما يتعلق بأهم الضرورات التي تتعلق بالرواتب والأجور، فقد بين العكام أن هذا التعميم حدد الأولويات بحيث تكون بالرواتب والأجور المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية والمشاريع المتعلقة بالخدمات الأساسية المتعلقة بإطلاق عجلة الإنتاج ومشاريع السكن والسكن الشبابي، مشيراً إلى أن هناك المشاريع ذات المردود الاقتصادي السريع وهذا بالجانب الايجابي يعني عدم تنفيذ مشاريع ليس لها مردود اقتصادي سريع، لكنه يلفت إلى أن الحكومة ليست كالشركات تفكر بالمردود الاقتصادي للمشروع بل عليها أن تفكر بالمردود الاجتماعي وأثره الممتد على المدى البعيد.